The Renaissance Dam crisis and its impact on Egyptian-Ethiopian relations

Azar Abd Khalifa
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
azar.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

DOI: 10.31973/aj.v3i139.2293

Abstract:

Formerly known as the Millennium Dam and sometimes referred to as Hadassah, it is a gravitational dam under construction on the Blue Nile about 40 km east of Sudan in the Benishangul-Gumuz region, Ethiopia. With a capacity of 6,000 MW, the dam will become the largest hydroelectric power station in Africa at Its completion, and ranked 13th or 14th in the world, with the Krasnoyarsk Dam. The dam's reservoir will have a capacity of 63 billion cubic meters, making it one of the largest on the African continent.

The main purpose of constructing the dam is to generate electric power, and the water will be returned to its downstream countries (Sudan and Egypt) after electricity generation and that this water is not consumed or used for irrigation.

Keywords: Renaissance Dam, Nile River, Ethiopia, Egypt.

ازمة سد النهضة وتأثيرها على العلاقات المصرية – الأثيوبية

م. أذار عبد خليفة
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
azar.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

كان يعرف سابقاً بسد الألفية وأحياناً يشار إليه باسم حداسه، هو سد تثاقلي تحت الانشاء على النيل الأزرق على بعد حوالي ٤٠ كم شرق السودان في منطقة بني شنقول–گموز، إثيوبيا. بقدرة ٦,٠٠٠م.و، سيصبح السد أكبر محطة طاقة كهرومائية في أفريقيا عند اكتماله، وفي الترتيب ١٣ أو ١٤ في العالم، مع سد كراسنويارسك. ستبلغ سعة خزان السد ٦٣ بليون متر مكعب ليصبح واحد من أكبر الخزانات في القارة الأفريقية.

الغرض الأساسي من انشاء السد هو توليد الطاقة الكهربية، وسوف تعاد المياه إلى مسارها إلى دولتي المصب (السودان ومصر) بعد توليد الكهرباء وأنه لا يجري استهلاك هذه المياه أو استخدامها في الري.

الكلمات الافتتاحية: سد النهضة، نهر النيل، اثيوبيا، مصر.

المقدمة:

الماء سر الحياة على سطح الارض، وهو اعظم النعم التي انعم الله تعالى بها على بني البشر ومايدل على اهمية الماء وصف الله سبحانه تعالى الماء في القران الكريم بوصف مختصر وكيف ان جعل كل ش حي من الماء، وهذا يدل على ان الماء امتداء لوجود كل الكائنات في الحياة ولا يمكن لاي كائن حي الاستغناء عنه ابدا، وقد شكل وجود الماء وعدمه هاجسا لجميع بني البشر حتى ذكر في مواضع عدة من ايات القران الكريم كما ذكره الشعراء في قصائدهم ووصفوا منظر هطول الامطار وما تبعثه في النفس من الراحة والسعادة كما ان خرير المياه يشعر الانسان بان الخير لم يزل موجودا فالماء هو رمز الخصب والعطاء في معظم الثقافات وذكر في اغلب القصص والامثال بوصفه نعمة للطبيعة اذ ان دوم فصل الشتاء وهطول الامطار يعني ان الربيع آت وغياب الماء ينذر بالجفاف والموت مما يشكل فزعا كبيرا لبني البشر حتى ان العرب وصوفوه بانه (أهون موجود وأعز مفقود).

وتعد الانهار أحد مصادر المياه على سطح الارض، وهذه الانهار قد تكون خاصة لدولة واحدة ويسمى النهر الوطني او تكون مشتركة لعدد من الدول المتجاورة الامر وتسمى الانهار الدولية وهذه الاخير تتمتع بالعيد من المزايا والعيوب في ان واحد فهي قد تمنح الدول المتجاورة اطرا للتعاون في مجالات التنمية او قد تكون سببا للصراع حول الهيمنة والهيمنة المضادة بين هذه الدول المشتركة في مياه النهر الدولي.

كما يعد نهر النيل من اهم الانهار الدولية كونه من اطول الانهار العالمية وتميزه بانه يجري من الجنوب الى الشمال ويتشارك حوضه احدى عشر دولة ويشكل اهمية كبيرة في اقتصادياتها لاسيما في مجال الزراعة ، الا ان اعتماد هذه الدول يتفاوت بحسب الاهمية والحاجة للمياه وفيما اذا توافرت مصادر اخرى للمياه الامر الذي جعل حوض هذا النهر يشكل مصدرا لمشكلات وازمات كبيرة بين دول حوضه خاصة بين دولة المصب مصر التي تعتمد بشكل كبير على مياه نهر النيل وليس في العالم كله دولة تدين بوجودها وتوقف الحياة فيها على مياه نهر النيل وبين دولة المنبع اثيوبيا وتفاقمت الازمات مع قيام الاخيرة ببناء سد النهضة عام ٢٠١١ على نهر النيل الازرق احد الروافد الرئيسية لنهر النيل الامر الذي سيخصم من حصة مصر من مياه النيل وهذا ماجعل مصر تنظر الى قضية المياه والامن المائي على انها قضية امن قومي لايمكن المساس بها بل العمل على زيادة الحصة المائية خاصة في ضوء التزايد السكاني وحالة تغير الظروف المناخية وازمة الجفاف التي يعاني منها اغلب دول العالم.

مشكلة البحث:

مشكلة الصراع الدولي على المياه حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة في الأوساط الأكاديمية والبحثية وعلاقة ذلك بالصراع على المياه ،لدى دوائر صانعي القرار على مستوى الدولة وفرضت مشكلة المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التي تحمل أملاً في التعاون المستقبلي أو تنذر بصراعات دولية وتشوب حروب بشأنها وأيضًا التخوف من دور القوى الخارجية وحقيقة الدور الذي تلعبه في العلاقات داخل النظام الإقليمي لحوض النيل والذي بات يمثل هاجس في علاقات الدول داخل النظام الإقليمي وبالتالي كان لابد من معرفة الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في إطار العلاقات بين الدول ما بين صراعات وعلاقات تعاونية لذلك سوف يتم الاجابة على الاسئلة التالية :

- ما هو اثر الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل؟."
- ما طبيعة الصراع المائي في منطقة حوض النيل، وما أهم الاتفاقيات التي تنظم نهر النيل؟
- أهم اتجاهات وسيناريوهات الصراع المائي في حوض النيل؟

اهمية البحث:

يتجه النيل من الجنوب إلى الشمال، وذلك الذي جعله نهر مميز عن باقي الأنهار والذي أدى إلى طمع عدد كبير من الدول في الاستيلاء عليه عن طريق استعمار دول حوض النيل، يقدم نهر النيل يد العون لعدد كبير من الدول على جانبي حوضه، حيث أن هذا النهر يساهم في زراعة الأرض الموجودة على ضفتي النهر لأن المياه متوفرة طوال العام، حتى في ظل ارتفاع درجة الحرارة بسبب الموقع الجغرافي الفريد أراضي نهر النيل، وترجع أهمية الموضوع لـ:

- لأهمية المياه كإحدى أهم الموارد الاجتماعية والاقتصادية.
- يعد موضوع المياه موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة ودول مصر واثيوبيا بصفة خاصة.
- تركز الدراسة على قضية مهمة وهي الأمن المائي في منطقة حوض النيل والتي لها دور في صياغة العلاقة بين مصر واثيوبيا.

اهداف البحث:

- معرفة الأسباب الحقيقة لمشكلة المياه في دول حوض النيل وتتبع مسارها التاريخي.
- التعرف على أهم الإتفاقيات التي تنظم مياه النيل

- التعرف على النتائج التي تخلفها نقصان الحصة المائية على مصر من الناحية الاقتصادية والسياسية.

فرضية الدراسة : تقوم انه على الرغم من اهمية سد النهضة والفوائد المعلنة التي تطرحها اثيوبيا سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي، الا انه لا يمكن تجاهل حصة الدول المتشاطئة على نهر النيل خاصة مصر والسودان لاسيما وان معظم احتياجات هذه الدولتين من المياه تعتمد على نهر النيل وعليه فان اكتمال بناء سد المنهضة سيؤثر سلبا على حجم الموارد المائية الداخلة لمصر والسودان واستغلال اثيوبيا منذ عام ٢٠١١ عدم الاستقرار السياسي في مصر على اثر الثورات والتغيرات في النظام السياسي كامل قوة في المفاوضات المصرية الاثيوبية تجاه ازمة السد سيؤثر سلبا على العلاقات المصرية الاثيوبية

الحدود المكانية

النطاق المكاني للبحث هو دول حوض والنظام الإقليمي لهذه الدول والتركيز يكون على الدول ذات العلاقات " الصراعية أو التعاونية (مع مصر وتقوم الدراسة بالاهتمام بمنطقة حوض النيل والتي أدى الجفاف وشح الأمطار فيها (منابع النهر) إلى الاهتمام العالمي بهذه المنطقة كما أنه سوف يتم التركيز على مصر والتي يمثل النيل لها شريان الحياة وتمثل قضية المياه لها بعدًا في الأمن القومي ووفقا لما سبق، فإن المياه ذات أهمية بالغة الخطورة في حالة القلة وذات ازدهار في حالة الوفرة، يمكن أن يؤثر الماء سلبا ويصبح عاملا أساسيا في إشعال الأزمات والحروب، كما يمكن أن يكون عاملا إيجابيا في حالة توفيره للفرد والإنسان.

منهج البحث:

إن الدراسة العلمية للبحث تتطلب وجود منهج ملائم مع موضوع الدراسة، ليكون مناسبا له وكفيلا للإحاطة بمختلف جوانبه، باعتبار أن المنهج هو الطريق التي يتبناه الباحث للوصول إلى هدفه، فوظيفته في العلوم الاجتماعية يرتكز على الأساس في اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية من أجل تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع استدعى الأمر الاستعانة بمجموعة من المناهج وهي كالآتي:

- **المنهج التاريخي:** فلا يمكن فهم الحاضر إلا بدراسة الماضي وتطوراته لكي يمكن فهم الوضع الراهن والتنبؤ بما يحدث في المستقبل، استخدمنا هذا المنهج في دراسة مشكلة المياه في حوض النيل عبر التاريخ وذلك بالرجوع لأسباب نشوب الأزمة بالإضافة إلى التطرق إلى الاتفاقيات السابقة بين دول حوض النيل.

المنهج الوصفي: الذي يعد من المناهج العلمية الأكثر شيوعا، يتم استخدامه بغية معرفة كل حيثيات وجوانب ظاهرة موضوع الدراسة والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية

سابقة ودراسات شاملة حول الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة كاملة ودقيقة وبشيء من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة، تمكننا من التنبؤ لما ستؤول إليه نفس الظاهرة مستقبلا بحكم أن الظاهرة تتميز بتغيير زماني ومكاني مستمر، هو ما يسمى بالدراسة المسحية الشاملة، وفي دراسة مشكلة المياه في حوض النيل يمكن تطبيق هذا المنهج من خلال جمعنا لمجموعة من المعلومات والحقائق المفصلة لهذه الظاهرة وتحليلها، وإبراز مختلف الظواهر الأخرى والقوى الأجنبية كمثال على التأثير الخارجي على الظاهرة، وتأثير الأمن المائي على العلاقات بين الدول النيلية.

هيكلية البحث: من اجل الالمام على جوانب البحث تم تقسيمه الى المباحث الاتية:

-المبحث الاول: نهر النيل وسياسة تقاسم المياه الدولية

المطلب الاول: دول حوض نهر النيل

المطلب الثاني: الإطار القانوني لتقاسم المياه الدولية.

المبحث الثاني: تداعيات بناء سد النهضة على مصر

المطلب الاول: بناء سد النهضة (نبذة تاريخية)

المطلب الثاني: السياسات التي اتخذتها مصر تجاه سد النهضة

المبحث الثالث: إثر بناء سد النهضة على مصر

نقاط الخلاف بين مصر واثيوبيا

الخاتمة والاستنتاجات

المصادر

المبحث الاول: نهر النيل وسياسة تقاسم المياه الدولية:

يعد حوض النيل أحد أهم مراكز التوتر في العالم، إذ تشترك فيه أحد عشر دولة افريقية، هي (مصر والسودان والكونغو الديمقراطية وتنزانيا ورواندا وبوروندي واوغندا وكينيا واثيوبيا وارتيريا) وأضيفت دولة (جنوب السودان) إلى مجموع الدول المتشاطئة على نهر النيل بعد الانفصال، وتخطط اثيوبيا إلقامة السدود على حوض النهر الذي ينبع ويجري جزء منه ضمن حدودها السياسية، وقد بدأت مشاريعها بوضع حجر الاساس لسد النهضة في العام ٢٠١١ ،على نهر النيل الازرق أحد أهم روافد نهر النيل وللتعرف على اهمية هذا السد وتأثيراته على دول المنبع، يجب اعطاء صورة مختصرة عن الطبيعة الجغرافية لنهر النيل وروافده، وخاصة اهمية نهر النيل الازرق الي تقع عليه اساس ازمة سد النهضة

اولا: نهر النيل:

ترجع تسمية "النيل" بهذا الاسم نسبه إلي المصطلح اليوناني (Neilos)، كما يطلق عليه في اليونانية أيضا اسم (Aigyptos) وهي أحد أصول المصطلح الإنجليزي لاسم

مصر Egypt كيف يتكون وينبع ويصب نهر النيل رحلة نهر النيل من الجنوب (المنبع) الى الشمال (المصب)، ويتكون نهر النيل من فرعين رئيسيين يقوما بتغذيته وهما: النيل الأبيض (بالإنجليزية: White Nile) في شرق القارة، و"النيل الأزرق" (بالإنجليزية: Blue Nile) في إثيوبيا، ويشكل هذين الفرعين الجناح الغربي للصدع الإفريقي الشرقي النيل الأبيض، يعتبر نهر روفيرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل، وهو يشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا يقطع نهر كاجيرا مسارا طوله ٦٩٠ كم (٤٢٩ ميل) قبل دخوله إلي بحيرة فيكتوريا. بعد مغادرة بحيرة فيكتوريا، يعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فيكتوريا ويستمر في مساره لمسافة ٥٠٠ كم (٣٠٠ ميل) مرورا ببحيرة كيوجا – حتى يصل إلى بحيرة ألبرت بعد مغادره بحيرة ألبرت، يعرف النيل باسم نيل ألبرت ثم يصل النيل إلى السودان ليعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة ٧٢٠ كم (٤٤٥ ميل) يعرف فيها باسم النيل الأبيض، ويستمر النيل في مساره حاملا هذا الاسم حتى يدخل العاصمة السودانية الخرطوم النيل الأزرق. **(شراقي، ٢٠١٠، ١٥١)**، ويشكل النيل الأزرق نسبة (٨٠-٨٥%) من المياه المغذية لنهر النيل، ولكن هذه المياه تصل إليه في الصيف فقط بعد الأمطار الموسمية على هضبة إثيوبيا، بينما لا يشكل في باقي أيام العام نسبه كبيرة حيث تكون المياه فيه ضعيفة أو جافه تقريبا. ينبع هذا النهر من بحيرة تانا – الواقعة في مرتفعات إثيوبيا بشرق القارة. بينما يطلق عليه اسم "النيل الأزرق" في السودان، ففي إثيوبيا يطلق عليه اسم "آبباي" ويستمر هذا النيل حاملا اسمه السوداني في مسار طوله ١,٤٠٠ كم (٨٥٠ ميلا) حتى يلتقي بالفرع الآخر – النيل الأبيض – ليشكلا معا ما يعرف باسم "النيل" منذ هذه النقطة وحتى المصب في البحر المتوسط ، يتكون نهر النيل من فرعين رئيسيين يقوما بتغذيته وهما:النيل الأبيض (بالإنجليزية: White Nile) في شرق القارة، و"النيل الأزرق" (بالإنجليزية: Blue Nile) في إثيوبيا.يشكل هذين الفرعين الجناح الغربي للصدع الإفريقي الشرقي النيل الأبيض، ولا يتبقى لنهر النيل سوي رافدا واحدا لتغذيته بالمياه قبل دخوله مصر ألا وهو نهر عتبره، والذي يبلغ طول مساره ٨٠٠ كم (٥٠٠ ميل) تقريبا. ينبع هذا النهر من المرتفعات الإثيوبية أيضا، شمالي بحيرة تانا، ويتصل بنهر النيل على مسافة ٣٠٠ كم (٢٠٠ ميل) بعد مدينة الخرطوم. ويعتبر النيل في السودان مميزا لسببين: أولهما: مروره على ٦ سدود؛ بدء من أسوان – في مصر –وحتى السادس في سابا لوكا (إلى شمال الخرطوم). ثانيهما: تغيير مسار النيل؛ حيث ينحني مسار النيل في اتجاه جنوبي غربي قبل أن يرجع لمساره الأصلي – شمالا – حتى يصل للبحر المتوسط. ويطلق على هذا الجزء المنحني اسم "الانحناء العظيم للنيل Evans, https://www.africangreatlakesinform.org/article/lake-victoria

خريطة (١) موقع سد النهضة الاثيوبي

ونهر النيل ليس مجرد ظاهرة جغرافية فحسب، فهي ضاهرة مهيمنة ومسيطرة في آن واحد على مظاهر الحياة في شمال شرقي إفريقيا، خاصة مصر والسودان، ينفرد نهر النيل عن بقية الأنهار بتاريخه الطويل باهتمامات السكان من حوله، وكلمة نيل مشتقة من اللّفظ اليوناني (نيلوس) ومعناه النهر، فإذا قلنا نهر النيل تقول نهر النهر(**محمد،٢٠٠٦ ،٥٠**)، هذا النهر يقع في الشمال الشرقي من قارة أفريقيا ينبع من بحيرة فكتوريا بوسط القاره و يصب في البحر المتوسط طول نهر النيل (٦,٦٩٥) كم و بذلك هو أطول انهار العالم يمتد حوض نهر النيل بين دائرتي عرض (٤°جنوبا – ٣٢°شمالا) على مساحة تقدر بـ(٣,٤ مليون كم)، ويمر باحد عشر دولة إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل (**العضايلية ٢٠٠٥،٢٢،**) وهو بذلك يجري في عدة اقاليم مناخية بدءاً من اقليم المناخ الاستوائي الذي تهطل فيه الامطار بشكل متواصل على مدار السنة مرورا باقليم المناخ المداري ذو الامطار الفصلية ويستمر في جريانه حتى يدخل المناطق شبه الجافة والجافة ذات المناخ الصحراوي وبذلك يكون مخترقا لاقاليم تتصف معظمها بالندرة المائية ومعظم دول الحوض النيل تعتمد على مياهه بشكل مباشر واساسي(**السامرائي ،٢٠١٢ ، ٦٤**) ، ويستمد نهر النيل موارده المائية من ثلاث مصادر رئيسية هي :

١- هضبة البحيرات الاستوائية: وتشمل بحيرات (فكتوريا، البرت، ادوارد، جورج وكيوجا) تقع على ارتفاع (٢٠٠٠م) فوق مستوى سطح البحر ضمن نطاق الاخدود الافريقي العظيم وقد نشأن فيها منطقة منخفضة سميت ببحيرة فكتوريا ومنها ينبع اطول روافد نهر النيل وهو (النيل الابيض) اذ تجري منابعة من بحيرة فكتوريا والبرت (**سعيد ،٢٠٠١ ، ٣٢**).

٢- الهضبة الاثيوبية: وتتضمن ثلاث روافد تنبع من منطقة طفوح بركانية لتشكل الرافد الثاني لنهر النيل والذي يمده بحوالي (٨٤%) من متوسط الوارد المائي السنوي وهو (النيل الازرق) **(رشيد سعيد ،٣٩)**.

٣- حوض بحر الغزال: الذي تبدأ منابعة من جنوب السودان عند الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى، اذ يلتقي كل من بحر الغزال، بحر الزراف، بحر العرب بحر الجبل، ونهر السوباط بنهر (النيل الابيض) جنوب مدينة ملكال في جنوب السودان مكونة المجرى الرئيسي لنهر النيل، ويلتقي الرافدان (النيل الابيض والنيل الازرق) عند مدينة الخرطوم الى شمال العاصمة السودانية ويستمر في جريانه حتى يدخل جمهورية مصر العربية من الجنوب ويجري حتى الشمال ويصب في البحر الابيض المتوسط على شكل دلتا (حداد ،٢٠٠٠ ، ١٣٣)

ثانيا: اهمية نهر النيل الازرق:

يعد النيل الازرق اهم الروافد المغذية لنهر النيل ورغم ان مصدر مياهه من بحيرة تانا الواقعة في اثيوبيا الا ان هذه البحيرة لاتمد نهر النيل الازرق سوى (٧%) من ايراد النهر الكلي وان (٩٠%) من مياه النهر ترجع الى دوران النهر وتعرجاته الكثيرة وعدم سيره في خط مستقيم مما يعطي الفرصة لجمع كميات كبيرة من المياه نتيجة اتصاله بروافده العديدة **(محمد ،٢٠٠٦ ،٥٩)**.

يتحكم النيل االزرق في نظام الجريان والفيضان لنهر النيل، وعلى الرغم من إن فيضانه محصور بين حزيران وأيلول، فانه يغذي النهر الرئيس بحوالي (٨١%) من مجموع فيضان نهر النيل، عند حلول شير حزيران يبلغ فيضان النيل الأزرق من القوة بمكان يعيق معها جريان النيل الابيض عند مدينة الخرطوم فلا يسع هذا الاخير الا أن يتوقف ويتراجع بينما يشق النيل االزرق طريقه بقوة حاملا معه أطنان من الطين والحصى إلى مصر' (السامرائي، ٨٢).

ثالثا دول حوض النيل:

هو مسمى يطلق على (١١) دول إفريقية يمر فيها نهر النيل؛ سواء تلك التي يجري مساره مخترقا أراضيها، أو تلك التي يوجد على أراضيها منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل **(العرباوي، ٢٠٠١١ ، ١٣)**.

شكل رقم ٢ حوض سد النهضة

وتنقسم هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي والتجانس والاجتماعي إلى ثلا ث مجموعا ت هي:

١- مجموعة دول الهضبة الاثيوبية : التي تتكون من دولتين هما اثيوبيا واريتريا اللتان كانتا تشكلان منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٩٤ كيانا سياسيا واحدا هو اثيوبيا وتاتي اهمية الدولتي في انهما منبع لاكثر من اربعة عشر نهرا تنحدر شرقا وغربا وتشكل (١٤%) من مياه نهر النيل وتقع هذه المنابع الشرقية الصيفية او الموسمية في اثيوبيا تحت سيطرة سياسية واحدة تتخللها المجاري العليا واجزاء من الروافد الوسطى الصيفية الرئيسية لنهر النيل الثلاث وهي : السوباط والنيل الازرق وعطبره، استقلت ارتيريا عن اثيوبيا عام ١٩٩١ وسعت لبناء اقتصادها الضعيف باقامة علاقات اقتصادية مع دول الجوار (اثيوبيا والسودان ومصر)، وتسكن هاتين الدولتين قوميات مختلفة ويعتمد سكانها على النشاط الزراعي والرعوي بشكل رئيسي لوفرة الامطار والمياه السطحية **(البصري، ٢٠١٤، ٦)**.

٢- مجموعة دول الهضبة الاستوائية: تضم كلا من اوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، بروتوي، تنزانيا، كينيا وجنوب السودان، وهذه الدول تحيط ببحيرة فكتوريا (المنبع الرئيس لنهر النيل) وتشكل تعاونا اقليميا سمي بدول حوض الكاجيرا وتمثل الزراعة المطرية النشاط الرئيسي ومصدر الدخل الاساسي لكل دول هذه المجموعة الى جانب عامل السياحة. **(الحمداني، ٢٠١٤، ٢٣)**

٣- دول الممر والمصب: وتشمل شمال السودان وجنوب السودان (الذي انفصل عن باقي السودان على اثر استفتاء شعبي عام ٢٠١١) وجمهورية مصر العربية الذي التي تشغل

قسما كبيرا من مساحة دول حوض النيل وتعد مصر هبة النيل وتعتمد بشكل كامل على مياهه واقامت السد العالي وخزان اسوان قياسا بالسودان الاقل اعتمادا على مياه النيل بسبب هطول الامطار في الاجزاء الجنوبية

والوسطى **(العرباوي ،٢٤)**.

وتتفاوت هذه الدول من حيث اعتمادها على مياه نهر النيل وبالتالي كان طبيعيًا أن يمتد مفهوم الأمن المائي إلى المنابع الرئيسية في حوض النيل ليعد أي عمل يجري في هذا الحوض يهدف للتأثير على حصة الاطراف الاخرى المتشاطئة على هذا النهر كحال جمهورية مصر العربية التي تعد الأكثر اعتمادًا على موارد النيل المائية **(حداد ،٢٠٠٠ ، ١٣٣)** (انظر الجدول رقم١) وتجدر الاشارة إلى ان مياه نهر النيل تعتبر الاساس الذى تقوم عليه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية فى مصر فهو يؤمن نحو ٦٩,٥ % من الاحتياجات المائية السنوية لمصر، في حين لا تزيد نسبة الاعتماد المائي على المصادر الاخرى كالأمطار، والمياه الجوفية، وتحلية مياه الصرف الزراعي والصحي، على أكثر من٥% على احسن تقدير لذلك فان اي نقص في كمية المياه التي ترد إلى مصر من نهر النيل يؤثر سلبا في إنتاجها الزراعي والصناعي، ولذلك تعد حصة مصر من مياه النيل هي الحد الادنى المطلوب لسد الاحتياجات المائية وذلك على عكس جميع دول حوض النيل الاخرى التي تسقط عليها أمطار غزيرة وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية وأنهار أخرى عديدة

جدول رقم (١)

نسبة اعتماد دول حوض النيل على مياه نهر النيل في تامين الاحتياجات المائية

ت	الدولة	نسبة الاعتماد
١-	جمهورية مصر العربية	٩٦,٤
٢-	راوندا	١٥,٤
٣-	السودان	١١,٩
٤-	كينيا	٦,٦
٥-	بوروندي	٢,٨
٦-	اثيوبيا	٢
٧-	تنزانيا	١,٣
٨-	اوغندا	٠,٣
٩-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠٨

الجدول: نقلا عن: هالة السيد الهلالي، الامن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر واليات المواجهة –سد النهضة نموذجا–، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، العدد٢، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٠٢

رابعا: اهمية حوض النيل: ويمكن إيجاز أهمية حوض النيل بالنسبة لدوله فيما يلي:**(نوارة ٢٠١٨، ٧٥)**

١- **أهمية نهر النيل للزراعة:** فالكثير من دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان تعتمد على نهر النيل في ري المزروعات، وبسبب الطمي الذي يحمله نهر النيل في مساره بين الدول فإن ذلك قد ساهم في توفير أرض خصبة صالحة لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية المفيدة، حيث يزرع القطن والقمح والحمضيات في مصر والكثير من الدول، حيث يساهم النيل في توفير الأمن الغذائي لدوله.

٢-**أهمية نهر النيل للشرب:** تعتمد الكثير من الدول على مياه النيل للشرب، كما توجد فيه مجموعة معينة من الأسماك النهرية مثل البلطي

٣- **أهمية نهر النيل للسياحة:** ظهرت عدة أماكن سياحية حول نهر النيل بسبب مناظره الرائعة كما تبحر فيه الكثير من القوارب السياحية التي تنقل السياح.

٤-**أهمية نهر النيل لتوليد الكهرباء:** يساهم السد العالي في مصر في توفير الطاقة الكهربائية التي يحتاجها المصريون، لذا إثيوبيا تعمل حاليا على بناء سد لتوليد الكهرباء.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لتقاسم المياه الدولية.

قديما لم يكن هناك تفرقة بين الانهار الوطنية والانهار الدولية، وكانت الدول تمارس حقوقها على الانهار الجارية في اقليمها الجغرافي بدون اسس او قواعد تراعي فيها حقوق الدول الاخرى المستفيدة من النهر والمشتركة معها في المورد المائي الطبيعي، ونتيجة التقدم الحضاري والصناعي وتزايد عدد السكان بشكل كبير ازادت اهمية الانهار باعتبارها احد مصادر المياه العذبة على سطح الارض، ولأهمية هذه الانهار سنتناول بحث انواع الانهار والاساس القانوني لاستخدامها بشكل مشترك والاساس القانوني لاستخدام مياه نهر النيل بين دوله المتشاطئة عليه وذلك من خلال الاتي:

اولا: الاساس القانوني لاستخدام الانهار الدولية

لتسليط الضوء على النظام القانوني لاستغلال الانهار الدولية لابد اولا من تعريف الانهار الدولية وتميزها عن الانهار الوطنية مع التعرض لاهم النظريات المتعلقة بها ومن ثم التعرف على المبادئ والقواعد القانونية التي تنظم تقسيم المياه بين الدول المتجاورة. (عبد السلام، ١٩٨٦، ٧٢٢)

تنقسم الانهار من حيث مركزها القانوني الى نوعين:

١- الانهار الوطنية: اولا هي التي تقع من منابعها الى مصابها وجميع روافدها في اقليم دولة واحدة كنهر التايمز في بريطانيا ونهر السين في فرنسا، ويخضع النهر الوطني لسيادة الدولة التي يجري في اقليمها، ولها وحدها حق تنظيم الاستفادة من مياهه لأغراض الزراعة والصناعة ولها ان تقصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها.

٢- الانهار الدولية هي التي تفصل او تجتاز اقاليم دولتين او اكثر وتباشر كل دوله سيادتها على الجزء الخاص من النهر الذي يجري في اقليمها، ولكنها تتقيد بان تراعي مصالح الدول الاخرى التي يمر بها النهر، وبصفه خاصه فيما يتعلق بالانتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة وبالملاحة النهرية الدولية، ومن الانهار الدولية (الدانوب، الراين، النيل والفرات)، ويهتم القانون الدولي بالأنهار الدولية من ناحيتين: الاولى من حيث الملاحة فيه والثانية من حيث استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة (العطية، ١٩٩٢، ٢٣٣)

وقد حله محل وصف النهر الدولي وصف جديد وهو نظام المياه الدوليه ويقصد به تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي متى امتد اي جزء من هذه المياه داخل دولتين او اكثر، ونظام المياه الدولية يشمل المجرى الرئيس للمياه كما يشمل روافد هذا المجرى سواء اكانت هذه الروافد من الروافد الانمائية للمياه أم من الروافد الموزعه لها، ولقد استقر الفقه الدولي على انه يجب ان يحدد حوض النهر تحديدا من شأنه ان يشمل الحوض تلك الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى مياهه والتي لها اثرها في تحديد هذا المياه من حيث الكم والكيف، ومن حيث التحكم في جريان مياهه، وفي طبيعة نظامها وذلك بغض النظر عن احجام هذه المياه او قربها او بعدها عن الحدود الدولية، ويكفي في الفقه الحديث للقانون الدولي ان يكون احد روافد النهر دولياً كي يعد حوض النهر دوليا (القاضي،٢٠١٣، ١٢٠ _١٢١) اما عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم استغلال الانهار الدولية بين الدول المتشاطئة فقد تنبت الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها رقم ٥١/٢٢٩في ٢١/٥/١٩٩٧ الاتفاقية الخاصة باستخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية، وتتمثل اهم ملامح الاتفاقية في الاتي:

١- انها تقتصر على استخدامات المجاري المائية الدولية في الاغراض غير لملاحية

٢- انها نصت على بعض المبادئ العامة واجبة التطبيق وهي (القاضي، مصدر سابق، ١٢٧ _١٢٩)

أ- الاستخدام والمشاركة العادلة والمعقولة للمجرى المائي من جانب الدول الواقعة علية وتتمثل عوامل الاستخدام العادل والمعقول التي يجب اخذها في الاعتبار في الاتي :-

العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والمناخية والبيئية وغيرها من العوامل الطبيعية وكذلك الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي ،السكان واثار استخدام المجرى المائي في دولة ما على الدول الاخرى الواقعة عليه والاستخدامات القائمة والمحتملة وصيانة وحماية وتطوير المجرى المائي وكذلك الاقتصاد في استخدام الموارد المائية ومدى وجود بدائل ذات اهمية متساوية

ب- الالتزام بعدم احداث ضرر كبير لدول المجرى المائي الاخرى وفي حالة حدوث الضرر، فعلى هذه الدولة اتخاذ كل التدابير المناسبة من اجل ازالة او تخفيف هذا الضرر ومناقشة مسالة التعويضات.

ج- الالتزام العام بالتعاون بين دول المجرى المائي على اساس السيادة المتساوية والسلامة الاقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من اجل تحقيق الانتفاع الامثل وتبادل المعلومات بطريقة منتظمة بين دول المجرى المائي.

د- كذلك ألزمت الاتفاقية الدول المتشاطئة تبادل المعلومات والتشاور والتفاوض وعلى الدولة بخصوص الاثار المحتملة لاجراءات الاستخدامات المخطط لها وانتظار اخطار الدول الاخرى بالاثار السلبية لمثل تلك الاجراءات قبل تنفيذها على ان ذلك لا يمنع مدة سته شهور لاعطاء الدول الاخرى فرصة دراسته دون التنفيذ الفوري لاجراءات تتطلبها طوارى عاجلة لحماية الصحة العامة او السلامة

هـ- ضرورة حماية البيئة والسيطرة على التلوث ومنعه والاقلال منه في المجرى المائي والتزام كل دولة بمنع او تقليل الظروف الضارة بالدول الاخرى للمجرى المائي وايضا التزام الاطراف بحل المنازعات الخاصه بالمجرى المائي الدولي بالطرق السلمية

كما نصت المادة (٣٦) من الاتفاقية على بدء نفاذها في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايداع الصك الخامس والثلاثين للتصديق او القبول او الموافقة او الانضمام لدى الامين العام للامم المتحدة وصوت لصالح الاتفاقية أكثر من مائة دولة، وعارضها ثلاث دول فقط من بينها تركيا وصادق عليها حتى ١٦ دولة وستصادق عليها حول ١٣ دولة اضافية الا ان المجموع يبقى اقل من العدد المطلوب لدخول الاتفاقية حيز النفاذ وهو ٣٥ دولة [١] (القاضي ، ١٢٩)

ثانيا: نهر النيل في القانون الدولي للمياه

اتخذت الدول المشاطئة لنهر النيل مواقف متباينة من مشروع اتفاقية المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لسنة ١٩٩٧، فقد صوتتا السودان وكينيا لصالح المشروع وصوتت بوروندي ضد المشروع وامتنعت مصر ورواندا وإثيوبيا عن التصويت، ولم تشترك

[١] علي جبار كريدي القاضي، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٩.

في التصويت بسبب الغياب إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وذهب مندوب إثيوبيا إلى أن المشروع لا يحقق التوازن المطلوب خاصة فيما يتعلق بحماية مصالح دول أعالي المجاري المائية الدولية مثل إثيوبيا، كما أشارت مندوبة مصر إلى أن مشروع الإتفاقية لا يمكن أن ينال من القيمة القانونية بالأعراف الدولية المستقرة في مجال المياه وكان السودان ضمن عدة دول اقترحت أن يكون عرض النزاع على التحكيم أو التسوية القضائية إلزاميا[٢] .(نوارة، ٥٠)

أولا: الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل

هناك مجموعة من الاتفاقيات التي تم توقيعها منذ تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٥٩، وهي الاتفاقيات التي تتمسك بها دولتي مصر والسودان في حين ترفضها دول المنابع – بما فيها إثيوبيا وترفض الاعتراف والعمل بهذه الاتفاقيات وأصرت على هذا الرفض منذ الاستقلال. [٣] (طايع ، ٢٠٠٨\٢٠٠٧، ٤١٣ – ٤٣٥)

وتستند دول المنابع فى رفضها لهذه الاتفاقيات إلى القول بأنها لم تكن مستقلة عند عقد هذه الاتفاقيات وبالتالى فهى لا تلزمها ، ولكن المشكلة بالنسبة لإثيوبيا أنها كانت مستقلة عند عقد هذه الاتفاقيات وخاصة اتفاق ١٩٠٢ بينها وبين بريطانيا ، ولكن يتذرع الإثيوبيون بأن بلادهم قد ألغت هذه الاتفاق فيما بعد احتجاجا على الاعتراف البريطانى بالاحتلال الإيطالى لإثيوبيا خلال النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين ، كما قدم الأكاديميون والمسؤولون الإثيوبيون العديد من الحجج والتبريرات الأخرى لتبرير رفض بلادهم للاتفاقيات القائمة لمياه النيل.[٤] (Kinfe Abraham, Nile Opportunities، ٢٠٠٣، ٥٧_٩٠)

لقد أدت الزيادة في استخدامات مياه نهر النيل من طرف دول الحوض في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية منها إلى نشوب نزاعات وصراعات بين الدول المتشاطئة لهذا النهر، الأمر الذي استدعى بالضرورة إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن والمتمثلة فيما يلي:

١- بروتوكول (١٨٩١):

لقد تم إبرام بروتوكول ١٨٩١ في روما في ١٥ أفريل ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا، ويعد أول بروتوكول من نوعه يتم التطرق من خلاله إلى مياه النهر لتحديد مناطق نفوذ كل

---

[٢] اعراب احمد نوارة – لعلام مختار، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠

[٣] د. محمد سلمان طايع، "الموقف التفاوضى لدول منابع النيل فى الاتفاقية الإطارية" فى د. محمود أبو العينين محرر، التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨ (ص ص ٤١٣ – ٤٣٥.

[4] Kinfe Abraham, Nile Opportunities : Avenues Towards a Wini-Win Deal (Addis Ababa: The Ethiopian International Institute for Peace and Development, 2003) pp. 57-90

من بريطانيا العظمى وإيطاليا، وبما أن البروتوكول قد تم توقيعه في الفترة الاستعمارية للقارة الإفريقية فقد أخذ الصفة الاستعمارية، والتي كانت فيها مصر مستعمرة بريطانية، فإن بريطانيا نابت عن مصر بإعتبارها وكيلا منها، حيث نص البروتوكول في مادته الثالثة على أن تتعهد حكومة إيطاليا بعدم إقامة منشآت للري أو منشئات أخرى قد تؤدي إلى إحداث أي ضرر أو تغيير ملموس في تدفق المياه إلى نهر النيل .وقام البروتوكول بإقرار مبادئ التعاون بين الأطراف المتعاقدة والاعتراف بالحقوق المائية للدول (شرمالي ، ٦٠-٦١)، وهذه الاتفاقيات هي:

- إتفاقية ١٩٠٦ بين فرنسا بريطانيا وإيطاليا: تتعهد فيه الدول الثلاث على المحافظة على وحدة إثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النّيل خاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده. (شراب ،٢٠١٥ ، ٧٧)
- **اتفاقية عام ١٩٢٥** :مجموعة من الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا، وتعترف إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض، وتتعهد بعدم إجراء إشغالات عليها من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي. (قاسم ،٢٠١٨)
- **-إتفاقية عام ١٩٣٤** :الموقعة بين بريطانيا وبلجيكا، حيث ينص هذا الاتفاق على تعهد كل من بريطانيا وبلجيكا، إذا ما قامت بتحويل أية كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود رواندا وبوروندي، بأن تعيد هذه الكمية دون أية نقصان محسوس إلى مجرى النهر عند نقطة معينة قبل أن يدخل النهل حدود الدولة الأخرى أو قبل أن يشكل الحدود المشتركة بين إقليمي الدولتين. (سلام ، ٢٠١٣ ، ٧٦ -٨٣)
- **إتفاقية- ١٩٥٩: هي** إتفاقية وقّعت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لإتفاقية عام ١٩٢٩ م وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة أنذاك، وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في "أسوان."
- **إتفاق- ١٩٩١** :تم إبرام هذا الإتفاق بتاريخ ١٢ ماي ١٩٩١ بين مصر وأوغندا، بقصد إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على بحيرة " فكتوريا "، والتي يكون تمويلها من طرف البنك الدولي، وقد تضمن الإتفاق مذكرة شاملة لكل التفاصيل الفنية المتعلقة بالمشروع، ولدراسة هذا المشروع قامت الهيئة الفنية المشتركة لمياه نهر النيل بدراسته من كافة جوانبه وآثاره، وخرجت برأي موحد طبقا لما تضمنه إتفاق ١٩٥٩ ، وتم تبليغ هذا الرأي لأوغندا عن طريق مذكرة، ونظرا لعدم إتفاق مصر وأوغندا تم اخطار البنك الدولي

بذلك كونه الممول للمشروع الأوغندي، فأوقف التمويل لحين التوصل إلى إتفاق بين الدولتين، وبدأت المفاوضات، وانتهت بتوقيع الاتفاقية، وتضمنت إلتزام أوغندا بالمعدلات المعمول بها وقت إبرام الاتفاقية المتفق عليها بين الدولتين أثناء إنشاء خزان "أوين" في عام ١٩٥٣ ،وإمكانية تعديل هذه المعدلات لصالح أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بناءً على إتفاق الطرفين وبما لا يضر دول المصب الأخرى، وتوافق التصرف المستخدم للقوى الكهربائية مع التصرف الطبيعي. (شرمالي ، ٢٠١٣\٢٠١٤ ، ٦٩)

من خلال تحليل الاتفاقيات القانونية المائية بشأن مياه النيل، سواء تلك التي وقعت أثناء العهد الاستعماري أو بعده، لوحظ أن هناك غيابا للإطار القانوني في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، فعلى الرغم من وجود ما يزيد على عشر اتفاقيات لتنظيم مياه النيل فهي جميعها إما ثنائية وإما ثلاثية لا تحظى بالرضا والقبول من باقي دول الحوض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدول الأعضاء في بعض تلك الاتفاقيات ترفض الاعتراف بها بحجة عدم مشروعيتها، لأنها وقعت في العهد الاستعماري، ومن ثم فقد ترتب على هذا الوضع القانوني أن أصبح النظام الإقليمي الهيدروليكي لحوض النيل خال من أي إطار قانوني أو مؤسسي عام وشامل ويحظى بقبول مختلف الدول النيلية .ساهم ذلك الوضع القانوني في خلق بيئة ملائمة لإمكانية ظهور بعض المنازعات والصراعات المائية في حوض النيل، وهو ما يعني أن الوضع القانوني في حوض النيل قد شكل محددا للصراع المائي الدولي في ذلك الحوض. (طايع، من شبكة الانترنت: (books>dz.google.books://http

كل تلك الاتفاقيات، كان محتواها عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤثر سلبيا على تدفق مياه النهر شمالا. ولكن منذ الاحتلال البريطاني للسودان، بدأ التفكير بأن يكون للسودان نصيب من مياه نهر النيل، وخاصة ان السودان يملك أراضي شاسعة صالحة للزراعة، إلا أن باغتيال "السير لي ستاك "Lee Stack" "حاكم عام السودان، قرر البريطانيون أن يخصص للسودان نصيب من مياه نهر النيل لمعاقبته، ولكي تستغل تلك المياه في مشروع ري الجزيرة في وسط السودان، وقد أدى ذلك لإبرام اتفاقية عام ١٩٢٩م بين بريطانيا ممثلة عن السودان، وأوغندا وكينيا وتنزانيا، والحكومة المصرية على أن تكون حصة مصر (٤٨) مليار م3 وحصة السودان (٤) مليار م٣. (سليمان، (http://www.alukah.net/culture/0/55477/br

المبحث الثاني: سد النهضة وتأثيره على مصر

المطلب الاول: نبذة عن سد النهضة

سد النهضة: أو سد الألفية الكبير، هو سد إثيوبي، يقع على النيل الأزرق بولاية " بني شنغول" بالقرب من الحدود الإثيوبية – السودانية على مسافة تتراوح بين ٢٠ و٤٠ كم، وعند اكتمال إنشاءه سوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.

اولا: الموقع الجغرافي لسد النهضة:

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز بين جبليNeqor and Libiyat ، وعلى بعد حوالي ١٤,٥ كيلو متر من الحدود السودانية على مسار النيل الأزرق، ١٠,٥ كيلو متر من أقرب نقطة على الحدود السودانية، ٥ كيلو متر من الحدود السودانية من السد المكمل، ٣٥ كيلو متر من شمال التقاء نهر بيليس بالنيل الأزرق، ٧٥٠ كيلو متر شمال غرب أديس أبابا، وعلى ارتفاع حوالي ٥٠٥ متر فوق سطح البحر عند قاعدة السد

شكل رقم (٢) موقع سد النهضة

ثانيا: تسلسل أحداث أزمة سد النهضة:

(٢٠١١) مايو أثيوبيا تعلن عن اعتزامها بناء سد يقلل من حصة مصر والسودان من مياه النيل (٢٠١١) مايو ٨ مبارك يجري مباحثات مع رئيس إرتيريا في شرم الشيخ اتفقا فيه على رفض مبادرة أثيوبيا (٢٠١١) مايو ٠٨ أثيوبيا وأربع دول أفريقية يوقعون الاتفاقية الجديدة دون حضور مصر والسودان (٢٠١١) مايو ٠٧ رئيس وزراء أثيوبيا على قناة

الجزيرة: "مصر تسيطر عليها أفكار بالية وهي أنها تمتلك النيل وهي من تحدد الحصص بين دول حوض النيل، مصر ليس من حقها منع إثيوبيا من إقامة سدود على نهر النيل، ومصر تحاول جر السودان لمصلحتها فقط، السودانيون متفهمون، لكن مصر هي المشكلة " (2011)مايو ٢٠ وزير الموارد المائية والري المصري: محمد نصر الدين عالم من السودان "جئنا هنا لوضع مبادرة للتعاون بين البلدين لصيانة حقوقنا التاريخية في النيل، وقد أنجزناها " (2011)مايو. (سلام ،٢٠١٣، ٧٦ _ ٨٣)

الرئيس السابق (حسني مبارك) يدعو رئيس الكونغو (جوزيف كابيال) ورئيس كينيا (أودينغا) للحضور لمصر لإقناعهم بمبادرة مصر والسودان حول ملف حوض النيل (٢٠١١) مايو ٢٧ مبارك يستقبل رئيس الكونغو ويعلن رئيس الكونغو موافقته على مبادرة مصر والسودان يونيو (٢٠١١) مصر والسودان يهددان أثيوبيا بعدم شراء الكهرباء الناتجة عن السد الاثيوبي وبعدم السماح ألي دولة من الاستفادة منها خاصة أن نقلها يستحيل أن يتم إلا عبر أراضي السودان ومصر يونيو (٢٠١١) وزير خارجية مصر السابق "أبو الغيط" (ابو علي، ٢٠١٩) يقدم شكوى رسمية مع السودان ضد أثيوبيا للجامعة العربية مطالباً دول الخليج والدول العربية بوقف استثماراتها ووقف تصدير منتجات مهمة أثيوبيا، ودول الخليج تبدي موافقاتها إذا فشل الحوار يونيو (٢٠١١) مصر تقدم شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي مطالبة بعدم تمويل السد الاثيوبي من البنك الدولي أو غيره، وتهدد أثيوبيا باللجوء للتحكيم الدولي يونيو (٢٠١١) أثيوبيا تدعو مصر لبحث سبل التعاون بين البلدين في كافة المجالات، ومصر ترسل لها بوفدين أحدهما مع وزيرة التعاون الدولي فايزة أبو النجا والثاني مع وزير الخارجية أبو الغيط (٢٠١١) يونيو ٢٦ المجلس الوزاري الدوري لدول حوض النيل برئاسة أثيوبيا يختار المصري "وائل خيري" نائب رئيس قطاع مياه النيل كمديراً تنفيذياً لسكرتارية مبادرة حوض النيل اعتباراً من ديسمبر (٢٠١١) ولمدة عامين (٢٠١١) يونيو ٢٩ البيان الختامي لمجلس دول حوض النيل يبرهن سبب اختيار مصر أنه تقديرا لدور مصر الرائد في إفريقيا والمساهمة الفعالة بالخبرات الفنية والمادية في تنفيذ المشروعات المشتركة بدول حوض النيل في مجالات التنمية المختلفة وخاصة الاستغلال الأمثل لمياه النيل، وفي يوليو (٢٠١١) رئيس الوزراء الأثيوبي مستمر في بناء السد (٢٠١١) يوليو ٩ رئيس وزراء أثيوبيا يصرح: "العالقات المصرية الأثيوبية قوية وصلبة وال توجد أي إمكانية لوقوع قلاقل بين البلدين، علاقتنا مع مصر كعالقة الزواج التي لا تقبل الطلاق أبدا، مصر تقوم بتصنيع العديد من المنتجات التي تحتاجها إثيوبيا مثل المنتجات الكيماوية والطبية والدوائية ومنتجات أخرى، ونحن بحاجة إلى استيراد المزيد من تلك المنتجات من مصر " 2011))أغسطس ٢٢ ثالثة عشر هيئة تمويل دولية تخصص مبلغ ٢١ مليار دولار لمشاريع

دول حوض النيل بشرط اتفاقهم، وهذه الجهات المانحة هي "الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكالة التنمية الألمانية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، هيئة التنمية الدولية السويسرية، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، وزارة الخارجية الفنلندية، وزارة الخارجية النرويجية، المؤسسة الإنجليزية للتنمية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي (2011) "نوفمبر ٧ هيئات التمويل الدولية والدول المانحة والبنك الدولي يجتمعون مع دول حوض النيل في أوغندا، ومصر تصر على موقفها بدعم أي مشروع تنموي بدول الحوض إلا مشروع السد الأثيوبي (٢٠١١) نوفمبر ٠١ البنك الدولي والجهات المانحة تعلن أنه ال منحة طالما دول الحوض لم تتوافق مع مصر وطالما مصر لم تتوافق معهم (٢٠١١) نوفمبر ٠٠ وكالة رويترز والصحافة الإسرائيلية تنشر أخباراً عن قيام بعض فرق القوات المسلحة المصرية بتدريبات عسكرية موسعة في أراضي شبيهة بالأراضي الأفريقية في سرية تامة، (قنصوة ، ٢٠١٤ ، ١٦) وهناك تقارير استخباراتية أعدها مركز الدراسات الأمنية البريطاني "ميدل ايست نيوز الين " ترجح أن مرسي سيوجه في لقائه المرتقب بالحكومة الأثيوبية تحذيراً شديد اللهجة مهدداً بضربة جوية للسد (٢٠١٣) مايو ٢٨ الرئاسة: هدف الزيارة مناقشة آخر تطورات اجتماعات اللجنة الثلاثية المشكلة بين مصر والسودان وإثيوبيا لتقييم آثار السد الإثيوبي على حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل (٢٠١٣) مايو ٢٩ الحكومة الإثيوبية تعلن عن بدء العمل في بناء سد النهضة غداً (٢٠١٣)يونيو٠ كشف النقاب عن أن الصين منذ ٢١٠٠ وأعلنت عن تمويل سد سيخفض من كهرباء السد العالي ٣١ %وسيغرق نص مليون فدان مصري من الأراضي القابلة للري والنادرة في حوض النيل الأزرق سيغمر مناطق للتعدين وسيهجر ملايين المصريين.

شكل رقم (٤) يبين موقع السد وتأثيره

المطلب الثاني: السياسات التي اتخذتها مصر تجاه سد النهضة

كانت مصر من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية بزعامة عبد الناصر وانكروما وهيالسيالسي، وكان نفوذ مصر قويا وفاعلا تقديرا لدورها في مساعدة الدول الأفريقية في التخلص من الاستعمار، وكانت كلمة مصر حاكمة وفاعلة.

حاولت مصر بكافة الطرق وقف بناء السد وهو ما رفضته إثيوبيا بالرغم ما يقال في الإعلام من موافقة إثيوبيا بالرغم ما يقال في الإعلام من موافقة إثيوبيا، فحصة مصر الأساسية في النيل هي 55 مليار متر مكعب بالإضافة إلى معدل أمطار ضعيف لا يساهم في سدّ احتياجات مصر المائية ويقدر نصيب المواطن من المياه بـ 700متر مكعب نتيجة تضاعف عدد سكان مصر خلال نصف قرن من 20 مليون نسمة إلى 80 مليونا وتتوقع وزارة الري والموارد المائية تراجع نصيب الفرد إلى نحو 580 متر مكعب في عام ٢٠٢٠ مشيرة إلى أن حد الفقر المائي العالمي يقدّر بـ 100 متر مكعب سنويًا، فمصر قد دخلت حدّ الفقر المائي ويستهلك كل قطاعي الزراعة والصناعة المعدل الأكبر من المياه التي تصل إلى مصر بالإضافة إلى أنه توجد آثار سلبية فيما يتعلق بالبيئة كارتفاع درجات الملوحة في الأرض

ولم تنجح تفلح الجهود المصرية لممارسة الضغط على إثيوبيا من خلال حشد الدول المتحالفة معها، إذ تحتفظ الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك دول الخليج والصين، بعلاقات جيدة مع كلا البلدين، ومن الواضح أنهم لا يرغبون في الانحياز إلى أي طرف في مسألة النزاع على مياه النيل.

وفي سبيل الوصول إلى اتفاق تفصيلي حول استخدام مياه النيل وتحقيق مصالح مشتركة، وقعت مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم سنة ٢٠١٥ على "اتفاق إعلان المبادئ" حول مشروع سد النهضة الإثيوبي. وقد أعطت مصر والسودان، بشكل أساسي، من خلال هذا الاتفاق، شهادة ميلاد شرعية لسد النهضة. (عبد الرحمن ، ٢٠١٨ ، ٢٩)

لكن رغم توقيع هذا الاتفاق، إلا أنه لم يحسم الخلاف حول مسألة فترة ملء السد الذي تقدر سعته التخزينية بـ ٧٤ مليار متر مكعب، وتصل قدرته الإنتاجية من الطاقة الكهربائية عند اكتماله إلى ٦ آلاف ميغاوات، ليكون أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية. ويتضح أن اتفاقية إعلان المبادئ، وبنودها المستلهمة من الاتفاقيات الأممية، لا تنصان صراحة على الحقوق المصرية المكتسبة.

وامتدت المفاوضات والاجتماعات بشأن أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان منذ عام ٢٠١١، ومرَّت عبر محطات عديدة اتَّسمت بالتعثُّر والفشل في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن، وتعد الوساطة الأمريكية من أبرز هذه المحطات، التي جاءت عبر وزارة

الخزانة الأمريكية، حين وجهت الدعوة لوزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان بالإضافة إلى البنك الدولي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٩، بعد طلب مصري لوساطة دولية في المفاوضات، وتواصلت جلسات التفاوض، بعد انطلاقها في نوفمبر ٢٠١٩، واستمرت خلال ٤ أشهر، دون أن تُسفِر عن نتائج ملموسة، وانتهت برفض إثيوبيا التوقيع بالأحرف الأولى على مقترح اتفاق تقدمت به الولايات المتحدة الأميركية، وتغيبها في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي عقدت بواشنطن يومي ٢٧ و٢٨ فبراير ٢٠٢٠، بينما وقعته مصر ولم توقعه السودان.

وفي تموز /يونيو ٢٠٢٠ تقدمت مصر بطلب إلى مجلس الأمن الدولي، في إطار بند جدول الأعمال المعنون بـ"السلم والأمن في أفريقيا"، للنظر في موضوع سد النهضة الإثيوبي، تدعو فيه إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة التفاوض، من أجل التوصل إلى حل متوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التوصل إلى اتفاق، ولجأت مصر إلى مجلس الأمن استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تجيز لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى أي نزاع أو موقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السِّلم والأمن الدوليين. المادة ٣٥، ١٩٤٥)

واتجهت مصر إلى جامعة الدول العربية واستطاعت الحصول على قرار بالتضامن معها، إذ أصدرت جامعة الدول العربية، في دورتها غير العادية التي عقدت في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ (عبر تقنية الفيديو كونفرانس)، قراراً بشأن سد النهضة الإثيوبي، أكدت فيه أن الأمن المائي لمصر والسودان "جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي"، ومُشددة على ضرورة امتناع إثيوبيا عن البدء في ملء خزان السد دون التوصل إلى اتفاق مع دولتي المصب حول قواعد ملء وتشغيل السد لما يمثله هذا الإجراء من خرق صريح لاتفاق إعلان المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في الخرطوم بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥. كما حث القرار على تشكيل لجنة لمتابعة تطورات الملف والتنسيق مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول كافة تطورات الموضوع على أن تتألف عضويتها من كل من: الأردن والسعودية والمغرب والعراق والأمانة العامة. (القرار رقم ٨٥٢٤ ، ٢٠٢٠)

المبحث الثالث: أثر بناء سد النهضة على مصر

في حالة تشغيل سد النهضة بكامل طاقته سيؤدي الى إلى تعطيل عمل السد العالي والسدود في السودان حيث تسعى مصر إلى تأمين تدفق مياه على ارتفاع ما لا يقل عن ١٦٥ متراً وهو ما ترفض إثيوبيا الالتزام به.

تأثير السد على حصة مصر والسودان من المياه، أن بناء إثيوبيا لسد النهضة وحده سيؤدي إلى نقص حصة مصر من المياه بنسبة ٩ إلى ١٢ مليار متر مكعب في العام، أما إذا قررت إثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة فإن ذلك سيؤدي لنقص ما لا يقل عن ١٥ مليار متر مكعب من المياه سنويّاً". ومن ثم سيتسبب ذلك في بوار من٤ إلى٥ مليون فدان، وتشريد من ٥ إلى ٦ مليون فلاح، وقد ينجم عن ذلك مجاعات ومشكلات اجتماعية يستحيل السيطرة عليها. كل ذلك في ظل ما يتوقعه الخبراء من أنه بحلول عام ٢٠٥٠م ستحتاج مصر إلى ٢١ مليار متر مكعب فوق حصتها الحالية لسد احتياجات سكانها الذي يتوقع أن يصل إلى ١٥٠ مليون نسمة من المياه.

إن مصر تتضرّر من أن حصّتها من المياه والمُقدّرة ب (٥٥,٥ مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرّد البدء في ملء خزانات المياه لهذا السدّ، وقد بدأت بالفعل في تموز/يوليو ٢٠١٧ لتصل إلى ما قيمته ١٨ مليار متر مكعب، الأمر الذي يُهدّد قرابة ٥ ملايين فدان مصري بالبوار، مع انخفاض في توليد الطاقة والكهرباء من السدّ العالي بما قيمته (٤٥٠٠ جيجاوات) أي بما يعادل ٣٧% مع حدوث عجز كلّي في توليد الكهرباء ليصل إلى ٤١ عاماً مع آثار أخرى أشدّ خطرا.

ثانياً :من الآثار الخطيرة أيضاً والتي تعلمها جيّداً قطر وإسرائيل، (الثنائى المُسانِد لإثيوبيا في جريمتها التاريخية) وتم إبلاغهم رسمياً من قِبَل وزارتي الخارجية والري المصريتين منذ سنوات، بهذه الآثار السلبية لهذا السدّ والذي بدأ امتلاؤه وتخزينه بالمياه – فعلياً– في تموز/يوليو ٢٠١٧، سوف يكون بمثابة كارثة على مصر، ومع ذلك هم ذهبوا ليدعموه.

ثالثا :زيادة مديونية مصر الخارجية وعجز الموازنة بسبب زيادة الاقتراض لاستيراد الخضروات والفواكه وذلك لسد العجز الحادث [٥] .(احمد، ٢٠١٦)

المطلب الاول: نقاط الخلاف بين مصر واثيوبيا

أولا: الخلاف حول معدل التخزين السنوي بين مصر وإثيوبيا

بنحو ٧٤مليار متر مكعب، وهو ما يمثل الانتقال بمصر من حالة وصفت بالندرة المائية إلى حالة يمكن وصفها بالقحط المائي الشديد. ويرجع ذلك إلى أنّ تخزين هذا الكم الهائل من المياه خلال ثلاث سنوات، سوف يؤدي إلى نقص تدفُّ قات المياه إلى مصر بمقدار قد يفوق ٦مليارات متر مكعٍّ ب على الأقلِّ سنويا .(غيث ، ٢٠١٣) بالإضافة إلى الاضطراب في مواعيد تدفُّق المياه إلى مصر، ما سيؤدي إلى إنقاص نصيب الفرد فيها من

[٥] الدكتور/عاطف احمد (اثر بناء سد النهضة على السياسه المصرية الخارجية)-المركز الديمقراطي العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية -(٢٠١٦/١٠/٩)

كمية المياهً على الرغم من أنه يقلُّ سنويا بالفعل، أضف إلى ذلك احتمالية خسارة مصر لمليون فدان زراعي.

ثانيا – رفضها للاتفاقات القانونية الموقعة بشأن مياه النيل، مع إن هذا الرفض تباين بحدته من فترة زمنية لأخرى، إلا إنه جعلها تسعى للدخول في تحالفات جديدة مع دول أعالي النهر، كالتوقيع على اتفاقية (عينتيبي)* الاطارية في العام ٢٠١٠، مع اوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا، ثم انظمت إليهم بوروندي في العام ٢٠١١. دون الاخذ بالحسبان الموقف السوداني الرافض، كونها من أكثر المتأثرة بالسياسة المائية الاثيوبية، لاسيما مصر التي ترتبط كلياً ومصيرياً بنعر النيل في كل احتياجاتها المائية. (نصر الدين ،٢٠١٢ ، ١٢)

وإحدى النقاط الخلافية المهمة هي ما يقول وزير المياه والري والطاقة في إثيوبيا، هو إن بلاده لن تعترف بالحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل.

ثالثا – تعنت الجانب الإثيوبي:

في الاعتراف بحق دولتي المصب (مصر والسودان) في حصص معلومة من المياه والتزام أديس أبابا بتوجيه تلك الحصص إلى الخرطوم والقاهرة، على الرغم من ورود ذلك صراحة في كل النصوص والمعاهدات التاريخية: (معاهدة أديس أبابا 4992 –معاهدة لندن 4991. معاهدة 4925بين بريطانيا وإيطاليا . اتفاقية ٤٩٥ بين مصر والسودان)، وبالأخص اتفاقية أديس أبابا (اتفاقية أديس أبابا، ١٩٠٢)

رابعا = إصرار إثيوبية على تحرك لبناء السدّ واِستغلال الأوضاع المرتكبة على مصر (الربيع العربي) في الوقت الذي تبدو فيه الدولة المصرية غير قادرة على حسم أي من تلك الأمور، إذن فالأزمة ذات طابع استراتيجي حقيقي يهدف الى تغير القواعد الحاكمة لتوزيع موارد أو حصة توزيع مياه النيل وسعي إثيوبيا لتأكيد دورها المهيمن في المنطقة على حساب مصر (رغبة أن تكون إثيوبيا قوى إقليمية في المنطقة) ، فضلاً عن ممارسة الضغوط بنقل موقع التخزين الغربي من خلف السد العالي إلى خلف سدّ النهضة. (ضلع ،٢٠١٥)

ثانيا: **الحلول المقترحة لسد النهضة:**

من حق مصر أن تدافع عن نفسها وتحمي حقوقها المائية والاقتصادية، وإثيوبيا والسودان لهما نفس المصالح التي يدافعون عنها، ولا توجد مشكلة ليس لها حلول، فكل طرف من الأطراف الثلاثة في أزمة سد النهضة وربما أطراف أخرى خارجية أو إقليمية لها مصالح." لذا يجب على أطراف الأزمة الجلوس سويا على طاولة التفاوض والخروج بحل يرضي جميع الأطراف.

وتعد مسألة المياه من أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف وربما الصراع، فإلى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية وفنية، فهي مسألة أمنية واستراتيجية في الوقت

ذاته، تتعلق بحياة الدول وشعوبها، وقد تدفع للنزاعات والصراعات المسلحة، كما تثير مشاكل عديدة جانبية مثل المشكلات الحدودية والتوسع والاقليات، ويشكل موضوع المياه واحداً من اخطر المشاكل التي تواجه دول حوض النيل، وان كانت السودان لا تعاني بقدر مصر من قلة مصادر المياه، إلا إن يمثل لكلا البلدين الشريان الرئيس لمياه ومصدراً للانشغال السياسي لاسيما مصر، فاعتمادها المطلق على مياه النيل يؤدي إلى حساسية السلطات المصرية لأية مشاريع مائية تنفذ على مجرى النير من قبل دول المنبع، وهو ما تقوم به أثيوبيا منذ العام ، ٢٠١١من اقامة السدود على نير النيل الأزرق. (حمدان ، ٢٠٢٠ ، ٢٨٠)

وفي دراسة اجريت: "أنه إذا تم تشغيل السد بالتزامن مع دعم مشروع انتاج الطاقة الشمسية وانتاج طاقة الرياح على مدار العام، فإن هذا يعني تقليل الحاجة إلى إنتاج طاقة مائية تلقائيا وبكمية أقل خلال موسم الجفاف وأكثر خلال موسم الأمطار، دون التأثير سلبًا على المتوسط السنوي لتدفق مياه النهر، عندئذٍ سيشبه معدل تدفق المياه في المواسم المختلفة إلى حدٍّ ما تدفق النهر الطبيعي، مع ذروة واضحة في موسم الأمطار". (السعيد ، ٢٠٢١)

بحيث يمكن تقليل سعة الخزان وتعويض الفارق من خلال مشروعات الطاقة المتجددة التي تتوافر بكثرة في إثيوبيا، بحيث ستستفيد إثيوبيا من توليد مستدام للكهرباء على مدار العام من مزيج من أشكال الطاقة المختلفة، والتي ستكون أرخص من الطاقة الكهرومائية على المدى الطويل، كما ستضع نفسها كأكبر مصدر للطاقة في شرق إفريقيا.

الخاتمة والاستنتاجات:

نستطيع وصف الأزمة بأنها استراتيجية وسياسية تربط مصير الشعوب ومستقبلها بمعنى آخر أنها تمثل لمصر مسألة مصيرية يصعب معها اختزالها في مجرد أبعاد سياسية أو فنية أو غيرها وعند تتعدد الادوار في هذه الأزمة ، ظهرت قوى أخرى مثل الصين إيطاليا، قطر، الهند، وماليزيا فضلا عن الولايات المتحدة واسرائيل ،حتى أصبح من الضروري دراسة جدول استثمارات المنطقة بكاملها حتى يمكن الوقوف على نمط المصالح القائمة حاليًا في حوض النيل، ومن الناحية الإستراتيجية إتخذت مصر موقفا إستراتيجيا في بناء السدّ العالي، تعددت فيه الأدوات والوسائل حتى حققت بناء السدّ، حينما كان التدخل من الولايات المتحدة الأمريكية، أما في حالة إثيوبيا الأن، فإن الوصول إلى المنطقة أصبح غاية كثير من الدول التي حركت الاستثمارات في إثيوبيا، تزامنا مع غياب مصري كامل عن العلاقات المصرية –الإفريقية.

ويمكن توصيف أزمة مياه النيل بأنها ترتكز إلى محاور ثلاثة لا يمكن انفصال أحدها عن الأخرى وفي الأبعاد السياسية والاقتصادية والنفسية، فضلاً عن البعد القانوني الذي تظهر في عدم اعتراف دول حوض النيل بالاتفاقيات القائمة وهي التي تستند إليها مصر في حصتها من مياه النيل وحقوقها التاريخية، في المقابل نجد توقيع دول حوض النيل على. الاتفاقية الإطارية (المعروفة باتفاق عينتي) على الرغم من اعتراض مصر والسودان.

إن اعتماد أثيوبيا لسياسة مائية منفردة دون الاخذ بالحسبان مواقف دول الجوار والدول المشتركة بالحوض المائي ذاته، قد يتسبب بصراع سياسي مع تلك الدول التي تحاول الحفاظ على ثروتها المائية وحقها التاريخي في مياه النيل، لذا ينبغي أن تستند السياسات المتكاملة الخاصة بالمياه، التي يتعّين عمى الحكومات صياغتها آخذة بعين الاعتبار خصائص كل بلد، إلى مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويجب تنسيق هذه السياسات مع السياسات الأخرى المؤثّرة على استخدام المياه ألا وهي الزراعة والصناعة والطاقة والتنمية الحضرية وغيرها من البنى الأساسية الحضرية والريفية، على أن يكون مستجمع المياه من الناحية المنطقية الوحدة الجغرافية المعتمدة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية ولإدارة الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الاقتصادية لاسيما النشاط الزراعي. إن مصر ستتأثر بواردات نهر النيل الأبيض والذي يقطع جنوب السودان من جنوبه إلى شماله في المستقبل البعيد، إذا أقدمت حكومة جنوب السودان على تنفيذ العديد من المشاريع المائية على نهر النيل الأزرق.

المصادر:

- عباس محمد شراقي المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، "مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات" معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥١
- عبد الله عيسى عبد الله محمد، الجيو سياسي للصراع في منطقة حوض النيل، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، (٢٠٠٦)، ص .٥
- عادل محمد االعضايلية، الصراع على المياه في الشرق الأوسط الحرب والسلام،)عمان، دار الشرق، ،(٢٠٠٥)، ص٢٢ .
- محمد احمد السامرائي ، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢، ص ٦٤.
- رشيد سعيد ، نهر النيل – نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل ، الطبعة الثانية ، دار الهلال، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٣٢ .
- غسان حداد ، اشكالية المياه في مصر والسودان في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ٨-٩ ، ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص١٣٣ .
- عبدالله عيسى عبدالله محمد ، البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل – دراسة تطبيقية في الجغارفية السياسية-، اطروحة دكتوراة ، كلية الاداب – جامعة الخرطوم ، السودان ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٩.
- عادل العرباوي، الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام-جامعة الجزائر، ،٢٠١١، ص .١٣
- الطيب علي حسن البصري ، دور القانون الدولي في حل النزاعات التي تنشأ حول الانهار الدولية – دول حوض النيل نموذجا ، اطروحة دكتوراه غير مشنورة ، كلية القانون - جامعة ام درمان الاسلامية ، السودان ، ٢٠١٤، ص٦.

- وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣.
- غسان حداد، اشكالية المياه في مصر والسودان في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٨-٩، ٢٠٠٠، ١٣٣
- هالة السيد الهلالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ .
- اعراب احمد نوارة – لعلام مختار، اشكالية الامن المائي-دراسة حالة دول حوض النيل، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، ٢٠١٨، ص٧٥ .
- عصام العطية ، القانون الدولي العام ، الطبعة الخامسة ، كلية القانون –جامعة بغداد ، ١٩٩٢، ص٢٣٣
- حمدي عبد الرحمن، "مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة"، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٣٥، يناير ٢٠١٨، ص٢٩.
- علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المتجاورة، مجلة الخليج العربي العدد ١-٢، مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة ، ٢٠١٣، ص١٢٠-ص١٢١ .
- د. محمد سلمان طايع، "الموقف التفاوضى لدول منابع النيل فى الاتفاقية الإطارية" فى د. محمود أبو العينين محرر، التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨ (ص ص ٤١٣ – ٤٣٥.
- تسعديت شرمالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية- دول حوض النيل نموذجا-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .ص ٦٠ - ٦١
- هاني نبيل صبحي شراب، الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجا، رسالة،ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥.ص٧٧.
- صبحي على قنصوه، "المطالب الإثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص١٦.

الانترنت:

- حسين قاسم، أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حول النيل، من موقع الانترنت: www.dotmsr.com>news ،٣٠/٠٣/٢٠١٨
- محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع ...، من شبكة الانترنت: http://booksdz.google.books
- أحمد سليمان، سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري في: http://www.alukah.net/culture/0/55477/br
- أسامة محمد سلام، البصمة المائية المصرية: مؤشر أمن الماء والغذاء، [٢٠١٣]، الصفحات ٧٦-٨٣، كتاب إلكتروني متاح على الرابط: https://bit.ly/3pycGPu
- المحبوب أبو علي، "سد النهضة بين الرؤية الإثيوبية والمأزق المصري"، المعهد المصري للدراسات، ١ أكتوبر ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://bit.ly/3f071Nr
- صلاح رافد داود، سدّ النهضة بتير غضب، مصر و السودان، في: http://www.s.s.gov-eg/ar/templats/Articles/tempArticle.aspx?artiD=67656

المجلات:

- الدكتور/عاطف احمد (اثر بناء سد النهضة على السياسة المصرية الخارجية)-المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية -(٢٠١٦/١٠/٩)
- د/ مي غيث (سد النهضة والامن القومي والمائي لمصر)-المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - (٢٠١٣-١١-٢٩)
- إبراهيم نصر الدين، التصورات الإستراتيجية في داخل حوض النيل – الأفاق الإفريقية-المجلد العاشر، ع٣٦، ٢٠١٢، ص١٢.
- جمال ضلع، الدراسة أزمة سد النهضة الإثيوبي التداعيات والسيناريوهات والصراعات السياسية .٠٦ (، ص٢٠١٥ ، يناير١٧ Expalantic center

- سوسن صبيح حمدان ، تـأثير سد النهضـة الاثيـوبي،على مستقبل الموارد المائيـة في مصـر والسـودان، مجلـة المستنصـرية، مركـز المستنصـرية للدراسـات العربيـة والدولية/الجامعـة المستنصـرية، العـدد ٥١، ٢٠٢٠،ص٢٨٠.
- محمد السعيد، التعاون في مشروعات الطاقة المتجددة يسهم في حل أزمة سد النهضة، ٢٦ أبريل ٢٠٢١
- اتفاقية أديس أبابا تم توقيعها بين المملكة المتحدة البريطانية وإثيوبيا، يوم ١٢مايو/ أيار ،١١١١ووقعتها لندن بالنيابة عن السودان، وأهم ما فيها المـادة الثالثـة التـي تـنص علـى: "إن الإمبراطـور الإثيـوبي منليك الثاني يعد بألا يبني أو يسمح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط"
- القرار رقم ٨٥٢٤ الصـادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الـوزاري فـي دورتـه غير العاديـة (المنعقدة عبر تقنية الفيديو كونفرانس) بشأن سد النهضـة الإثيـوبي، الأمانـة العامـة - أمانـة شـؤون مجلـس الجامعة، القاهرة، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠.

References:

- Abbas Mohammed Sharaki, Water Projects in Ethiopia and Their Effects on the Future of Nile Water, "Conference on the Prospects of Cooperation and Integration among the Nile Basin Countries: Opportunities and Challenges" Institute of African Research and Studies - Cairo University, 2010, p. 151.
- Abdullah Issa Abdullah Muhammad, Geopolitics of the Conflict in the Nile Basin Region, An Applied Study in Political Geography, (University of Khartoum, College of Arts, 2006), p. 5.
- Abdullah Issa Abdullah Muhammad, The Geopolitical Dimension of the Conflict in the Nile Basin Region - An Applied Study in Political Geography-, Ph.D. thesis, Faculty of Arts - University of Khartoum, Sudan, 2006, p. 59.
- Adel Al-Arbawi, a previously mentioned source, p. 24.
- Adel Al-Arbawi, Water Security in the Nile Basin between Cooperation and Conflict, Master Thesis, Faculty of Political Science and Media - University of Algiers, 2011, p.13
- Adel Muhammad Al-Adaileh, The ---Water Conflict in the Middle East, War and Peace, (Amman, Dar Al-Sharq, (2005), p. 22).
- Ali Jabbar Kreidi Al-Qadi, The International Legal System for Exploiting the Waters of International Rivers between Neighboring Countries, Al-Khaleej Al-Arabi Journal, No. 1-2, Center for Studies of Basra and the Arabian Gulf - University of Basra, 2013, pp. 120-p. 121.
- Al-Tayeb Ali Hassan Al-Basri, The Role of International Law in Resolving Conflicts That Arise Around International Rivers - Nile Basin Countries as a Model, Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Law - Omdurman Islamic University, Sudan, 2014, p. 6.
- Dr. Atef Ahmed (The Impact of Building the Renaissance Dam on Egyptian Foreign Policy) - Arab Democratic Center for Strategic and Political Studies - (10/10/2016)
- Dr. Mai Ghaith (The Renaissance Dam and Egypt's National and Water Security) - Arab Center for Strategic Studies - (11-29-2013)
- Dr. Muhammad Salman Taya, "The Negotiating Position of the Nile Source Countries in the Framework Agreement" in Dr. Mahmoud Abou El-Ainin, Editor, The African Strategic Report, **2007/2008, Cairo: Center**
- Ghassan Haddad, The Problem of Water in Egypt and Sudan at the Beginning of the Twenty-First Century, Journal of Studies and Research in the Arab World, No. 8-9, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Baghdad, 2000, p. 133.
- Ghassan Haddad, The Problem of Water in Egypt and Sudan at the Beginning of the Twenty-First Century, Journal of Arab World Studies and Research, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 8-9. 2000, 133 –
- Hala Al-Sayyid Al-Hilali, a previously mentioned source, p. 102. Arab Ahmed Nawara - By Allam Mokhtar, The Problem of Water Security - A Case Study of the Nile Basin Countries, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science,

- Hamdi Abdel Rahman, "The future of cooperation in the Nile Basin in the post-Renaissance Dam phase," African Readings magazine, No. 35, January 2018, p.29.
- Hani Nabil Sobhi Sharab, Arab Water Security: The Nile River as a Model, Master's Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, 2015. p. 77.
- Ibrahim Nasr -El-Din, Strategic Perceptions within the Nile Basin - African Horizons - Volume Ten, p.36. 2012, p. 12.
- Issam Al-Attiyah, Public International Law, Fifth Edition, College of Law - University of Baghdad, 1992, p.233.
- Jamal Dalaa, Study of the Ethiopian ---Renaissance Dam Crisis, Repercussions, Scenarios and Political Conflicts.
- Kinfe Abraham, Nile Opportunities : Avenues Towards a Wini-Win Deal (Addis Ababa: The Ethiopian International Institute for Peace and Development, 2003) pp. 57-90
- Mohamed Al-Saeed, Cooperation in renewable energy projects contributes to solving the Renaissance Dam crisis, April 26, 2021 The Addis Ababa Agreement was signed between the United Kingdom of Great Britain and Ethiopia on May 12, 1111 and signed by London on behalf of Sudan, and the most important of which is Article Three, which states: "The Ethiopian Emperor Menelik II promises not to build or allow any works to be built on the Blue Nile and Lake Tana or Sobat - Resolution No. 8524 issued by the League Council meeting at the ministerial level in its extraordinary session (held via video conference) -regarding the Grand Ethiopian Renaissance Dam, General Secretariat - League Council Affairs Secretariat, Cairo, June 23, 2020.
- Mouloud Maamari University, Algeria, 2018, p. 75.
- Muhammad Ahmad Al-Samarrai, Water Use Strategy for the -Nile Basin Countries, Dar Al-Thakira for Publishing and Distribution, Baghdad, 2012, p. 64.
- Rashid Saeed, The Nile River - Its Origin and Use of Its Water in the Past and the Future, second edition, Dar Al-Hilal, Cairo, 2001, p. 32.
- Sawsan Sabih Hamdan, The Impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, on the future of water resources in Egypt and Sudan, Al-Mustansiriya -- -Magazine, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies / Al-Mustansiriya University, No. 51, 2020, p. 280.
- Sobhi Ali Kansouh, "Ethiopian demands on the Nile waters and their impact on Egyptian water security", Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2014, p. 16.
- Tasa'adet Sharmali, The Water Crisis and Its Impact on International Relations - Nile Basin Countries as a Model-, Master's Thesis, Faculty of Law, University of Algiers, 2013/2014, pp. 60 - 61
- Waad Allah Hussein Yassin Al-Hamdani, The Nile River and Its Impact on Arab National Security, National Books and Documents House, Cairo, 2014, p. 23.